

لقاء إعلامي يستنكر التشويش على الفضائيات اللبنانية ويشكل خلية متابعة لتحريك مؤسسات المجتمع المدني عند الضرورة

في العالم العربي، مشدداً على أن مسؤولية الدولة كبيرة في هذا المجال، ونأمل من الحكومة اللبنانية أن ترفع كتاباً تعرب سات ونابل سات عن ضرورة حماية المؤسسات اللبنانية أو الجامعة العربية.

وأوضح أنه تقرر في الاجتماع أن يكون هناك خلية متابعة من المؤسسات المرئية والمسموعة والمجلس الوطني للإعلام ونقابة المحررين ونقابة الصحافة وهيئة الاتصالات، ويمكن أيضاً إذا لم تتوقف عملية القرصنة على القنوات اللبنانية تحريك مؤسسات المجتمع المدني اللبناني لتقول كلمتها.

نقابة المحررين

وكانت نقابة المحررين قالت: في بياننا في النقابة كنا وسبقنا أبداً إلى جانب أي وسيلة إعلامية مكتوبة كانت أم مسموعة أم مرئية، نتعرض لأي استهداف بطلان حريتها أو حرية العاملين فيها. وهذا ما سبق واكدها في أكثر من مناسبة كانت حرية التعبير فيه هدفاً لتسليم الحاقدين والمؤثريين. والتشويش الذي تعرضت له اليوم بعض القنوات الفضائية يمثل قرصنة واعتداء على الحريات الإعلامية وحق المشاهد العربي في الاطلاع على ما يجري داخل أي بلد عربي أو في العالم أجمع. وقالت النقابة في بيانها سيبقى لبنان بإذن الله عصياً على كل استهداف بطلان الحريات الإعلامية فيه كما سيبقى دوماً القلعة الأمان لحرية التعبير والرأي والفكر.

أضافت: أننا في نقابة المحررين سنتصدى لأي مؤامرة تستهدف القضاء على هذه الحرية ولن نكفها من بلوغ أهدافها وفاء لرسالة تاريخية التزمنا بها ليس أزاء اللبنانيين وحدهم بل أزاء العرب جميعاً وأزاء العالم المتحضر كله وحسبنا شرفاً أن نفتدي هذه الحرية بكل غال ناء بحملها الكثيرون.

حركة أمل،

واستنكر المكتب الإعلامي المركزي في حركة أمل في بيان أمس، التشويش الذي طاول الوسائل الإعلامية التي تبث على القمر الاصطناعي نابل سات لا سيما المحطة التزميلة NBN.

ورأى أن التشويش الذي مارسه النظام الليبي ضد المنابر الإعلامية اللبنانية يندرج في إطار السياسة التي دأب على انتهاجها الطاغية معمر القذافي منذ أربعة عقود في خنق الحريات وكتم الآخوة وممارسته البهلجية على المستويات كافة في حق الأحرار في ليبيا، وهي أيضاً جريمة جديدة تضاف إلى سلسلة للجرائم التي ارتكبتها النظام الليبي وخصوصاً جريمة العصر الخفاء سماحة الامام القائد السيد موسى الصدر وزميله سماحة الشيخ محمد يعقوب والصحافي الزميل عباس بدر الدين.

وختم بالتأكيد أن التشويش على الأصوات العاصحة إلى التحرير لن يستطيع أن يقف حاللاً دون حجب الحقيقة ولن يحول دون انتصار ارادة الشعب في الاقتصاص من المجرم وأعدائه.

الاتحاد العمالي

واستنكر الاتحاد العمالي العام في بيان أمس الاعتداءات الهمجية للنظام الليبي من القوى الأمنية وميليشيات السلطة والمرتزقة على مواطنين عزل وشباب نال من أجل عزة وطنه وكرامته القومية وحقه بالعدالة الاجتماعية.

عقد المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع اجتماعاً خصمه لمناقشة التشويش والتعميل اللذين تعرضت لهما القنوات الفضائية اللبنانية. شارك فيه نقابة الصحافة ممثلة برئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ، نائب نقيب المحررين سعيد ناصر الدين، ورئيس هيئة الاتصالات الدكتور عماد حب الله وعضو الهيئة محمد أبووب.

وشكر محفوظ بعد الاجتماع هيئة الاتصالات لمساهمتها في تأمين البدائل والاتصالات مع القمر الاصطناعي، وتحديدًا مع القمر عرب سات، ونود بجهود وزير الإعلام الدكتور طارق معترى والاتصالات شربل نحاس. موضحاً أن هناك متابعة فعلية من رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي حركة الاعتداء على المؤسسات اللبنانية من النظام الليبي.

وقال محفوظ: إن ما قام به النظام الليبي من اعتداء على الحريات الإعلامية وعلى حق المواطن اللبناني والعربي في الإعلام والاستعلام في الوصول إلى حقيقة ما يجري في ليبيا، يثبت أنه لم يستفد من تجربة الثورين المصرية والتونسية، بحيث يلجأ الرئيس إلى الضم كوسيلة لإسكات هذه الثورة، وهو خاطئ على هذا الصعيد، وهذا النظام ما زال مستمراً في اعتداله ويقوم بعملية القرصنة على المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة اللبنانية.

أكد أن المؤسسات المرئية والمسموعة اللبنانية تبدو واحة متكاثفة ومتضامنة، وقد وضعت تردداتها الخاصة في خدمة أي مؤسسة تتعرض للاعتداء، وتحديدًا في موضوع الأن بي إن حيث ما زالت إلى الآن غير موجودة على القمر الاصطناعي نابل سات، الذي يبدو في هذا المعنى متواطئاً، رغم أن الثورة المصرية وثورة الشباب والمجلس العسكري الجديد كان يفترض ألا تسمح لنابل سات بأن يستمر في سياسته السابقة، وهي سياسات كانت قد ألحقت الضرر والأذى بقنوات لبنانية وغير لبنانية في السابق. استجابة للوثيقة الإعلامية العربية التي أعطت الأقمار الاصطناعية حق وقف البث.

اقتراحات جديدة

أضاف محفوظ: هناك خيارات بديلة تهيئ لها هيئة الاتصالات للاستمرار في البث بالطرق الممكنة، ومن الاقتراحات الجديدة التي خرج بها الاجتماع أن هناك ضرورة أن يمتلك لبنان قمرًا اصطناعياً، وخصوصاً أنه بالنسبة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات هناك حق في قمر لكل من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين، فأمل أن تكون هناك سياسة تضامنية عربية ويكون قمر مشترك لهذه الدولة، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فيمكن لبنان أن يستفيد من حصة في هذا المجال بالحدود الممكنة، وهذا أمر يحمي المؤسسات اللبنانية المرئية والمسموعة.

ومطالب باسم المجتمعين بأن يكون هناك تعويض للقنوات اللبنانية المتضررة كما هو الحال في بعض المؤسسات التي لا تملك إمكان أن تكون على أكثر من قمر لأسباب مالية، وهناك خسائر مالية فعلية لحقت بالمؤسسات اللبنانية وتحديدًا تلفزيون الأن بي إن.

وحض محفوظ الجامعة العربية على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلزام القمر الاصطناعي حماية المؤسسات اللبنانية، ذلك أن لبنان يمتلك هامشاً واسعاً من الحريات الإعلامية لتكشف ما يجري على صعيد هذه الثورة التي تحصل